

”الخريف الليبي“:

بين مسؤولية الأطراف الليبية.. ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية

هاني خـلاف^(*)

مساعد وزير الخارجية للشئون العربية - مصر

تعرضت دول ما يسمى "بالربيع العربي" بعد الثورات والانتفاضات الشعبية التي مرت بها لظروف وملابسات معقدة ومؤلمة أقل ما توصف به أنها حولت أحلام التغيير الوردية والطموحة - في تلك البلدان - إلى كوابيس مزعجة أو إلى أعاصير وبراكين لم تهدأ، وهو ما جعل البعض يصف ما حدث بأنه "خريف عربي" وليس "ربيعاً".

وإذا كانت تجربة التغيير في كل من مصر وتونس قد انتهت إلى قدر من الاستقرار النسبي - رغم ما مرت به كلتا التجريبتين في بعض المراحل من صعوبات - فإن تجارب الثورة والتغيير في كل من ليبيا وسوريا واليمن ما تزال تمثل خريفاً متصللاً أو ربما صيفاً قاتظ الحرارة.

وهذه الورقة تركز فقط على رصد وتحليل الأزمة الليبية والأسباب الداخلية والإقليمية والدولية المسؤولة عن استمرارها، وعن تفاقم تداعياتها داخل الأراضي الليبية وخارجها.

وفي هذا التحليل نتناول ثلاثة أبعاد:

أولاً: مسؤولية الأطراف الليبية ذاتها عن تدهور الأوضاع واستمرار الأزمة.

ثانياً: السياسات الدولية المعبر عنها في تحركات القوى الكبرى والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

^(*) مندوب مصر لدى الجامعة العربية سابقاً.

ثالثاً: سياسات ومواقف الأطراف الإقليمية ودول الجوار الليبي المباشر بصفة خاصة.

وسوف نختتم الورقة ببعض الاستخلاصات والتوصيات المتعلقة بكيفية تطوير المقاربات من جانب كل الأطراف الليبية والعربية والدولية لتكون أكثر اتساقاً وفاعلية في خدمة الاستقرار الليبي والأمن الإقليمي والدولي.

أولاً: مسؤولية الأطراف الليبية ذاتها عن تدهور الأوضاع وتعقيد الأزمة

أدى سقوط معمر القذافي ونظامه المركزي إلى حدوث فراغ سياسي وأمني كبير في كافة أنحاء البلاد مما دفع أعداداً من القيادات والجماعات المحلية في مناطق ليبيا مختلفة إلى فرض السيطرة على ما حولها ومن حولها وادعاء الحق في تشكيل السياسات وعقد الصفقات وبناء التحالفات. وعادت إلى سطح المجتمع الليبي نغمة قبائلية وجهوية كان القذافي قد نجح في إخفائها أو قمعها من خلال سلطته المركزية القوية رغم تجذرها في الوجدان الفردي والعقل الجمعي للأهالي في المناطق الشرقية والغربية والجنوبية.

لم يستطع المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في بنغازي منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية هناك في فبراير 2011 ولا المجلس النيابي الذي تم انتخابه بعد ذلك، ولا الحكومات المتعاقبة برئاسة محمود جبريل وعلي زيدان وعبد الرحيم الكيب التحكم في مسارات الحياة الوطنية وإيقاعها وتعقيدها المتصاعدة وذلك لعدة أسباب كان من بينها عدم كفاية الخبرات السياسية لدى أعضاء المجلسين وأعضاء تلك الحكومات في إدارة حياة الوطن والمواطنين بأبعادها الاقتصادية والأمنية والإدارية المعقدة، إلى جانب محاولات بعض القوى ذات الأيديولوجيات الإسلامية والقوى الأخرى ذات المنطلقات القبلية والمناطقية توجيه مسارات العمل الوطني كل لحسابها الخاص ومنطلقاتها الضيقة. وهو ما ظهر أحياناً في المداولات الخاصة بتوزيع الميزانية العامة للدولة بين مناطق الشرق والغرب والجنوب، وفي محاولات البعض إقحام ما يسمى "بأحكام الشريعة" في مواقف وقرارات الحكومة، إلى جانب بعض التناقضات والاختلالات في سياسة ليبيا الخارجية وعلاقتها مع الأطراف العربية والإقليمية والدولية.

ظهرت في المسرح الليبي مع مرور الوقت استقطابات حادة بين قيادة الجيش الليبي من ناحية وبعض الكتائب والمليشيات المسلحة التي أعلنت تمردا في بعض المناطق الشرقية والغربية والجنوبية، وقامت بالسيطرة على الكثير من مخازن السلاح ومواقع إنتاج النفط وموانئ التصدير وعلى البنك المركزي الليبي، ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني. وقام الجيش بقيادة الفريق أول (آنذاك) خليفة حفتر بعمليات هجومية لتصفية تلك البؤر والمليشيات المسلحة المتمردة فيما سُمي "بعمليات الكرامة"، كما قامت تلك الكتائب والمليشيات بالرد على الجيش الوطني فيما أسمته "عمليات فجر ليبيا". وهكذا مرت ليبيا خلال السنوات الأخيرة بحالة من الحرب الأهلية التي أدت إلى تشتيت وإهدار الموارد الاقتصادية، وتعريض مصافي النفط وعوائد تصديره لتقلبات واختلالات كبيرة.

وقد زاد من تفاقم الأوضاع في ليبيا انتقال أعداد من أعضاء التنظيمات الجهادية والإرهابية المعروفة "بداعش" و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من مواقع تدريبها في العراق وأفغانستان والشيشان إلى بعض المواقع الليبية، وتزامن ذلك مع الإفراج عن أعضاء "الجماعة الإسلامية المقاتلة" وأعضاء "حزب التحرير الإسلامي" من السجون الليبية. وقامت بعض هذه التنظيمات والجماعات بعمليات اختطاف وقتل أعداد من الخبراء والدبلوماسيين وبعض العاملين الأجانب في ليبيا كان من بينهم مصريون وفرنسيون وجنسيات أخرى. كما تضاعفت أعداد المتسللين الأفارقة العابرين لحدود ليبيا الجنوبية والذين شكلوا موجات كبيرة من الهجرات غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا استغلالاً لعدم إحكام الرقابة على الحدود البرية والسواحل الليبية على البحر المتوسط.

وعندما نجح المبعوث الدولي مارتن كويلر في التوصل في ديسمبر 2015 مع ممثلي القوى السياسية والقبائلية والجهوية الليبية إلى اتفاق سياسي بمدينة "الصخيرات" المغربية. تعرض هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه وعند تنفيذه لاعتراضات العديد من أعضاء المجلس النيابي الليبي وخاصة فيما يتعلق بمعايير اختيار وزراء حكومة الوفاق الوطني وأعدادهم، وصلاحيات المجلس الرئاسي في الإشراف على عمل الجيش الوطني الليبي.

ونظراً لاستمرار هذه الاعتراضات استمرت ظواهر الازدواجية أو التعدد في مؤسسات الدولة الليبية حيث أصبح هناك في ليبيا مجلسان نيابيان وثلاث حكومات تعمل في طرابلس وطبرق.

وهكذا وبدلاً من أن يمثل هذا الاتفاق السياسي - الذي تم اعتماده من مجلس الأمن الدولي - بداية مرحلة جديدة من الوفاق الوطني الليبي - أصبح يمثل بذاته - نقطة اختلاف أضافت المزيد على تعقيد الموقف في ليبيا.

ثانياً: السياسات الدولية ومواقف القوى الكبرى

منذ بداية الانتفاضة الشعبية ضد نظام معمر القذافي في فبراير 2011 لم يكن هناك من بين الدول الكبرى ولا الدول الأوروبية من يدافع عن هذا النظام. ورغم وجود علاقات دبلوماسية واقتصادية واستثمارات هائلة لبعض الشركات الأوروبية والروسية في ليبيا فقد ظلت تلك الأطراف طوال فترة حكم القذافي تتحسب لخطورة وتقلب سياساته الداخلية والخارجية، ونصفها علناً أو في المجالس المغلقة "بالرعونة" و"عدم القابلية للتنبؤ" وأحياناً "بالبلطجة الثورية" ولكنها مع ذلك كانت تقيم اعتباراً لإمكانات الثروة النفطية الهائلة في بلاده، ولموقع ليبيا الاستراتيجي بالنسبة لجنوب أوروبا وشرق البحر المتوسط ووسط أفريقيا، وكذلك لقدرة آليات النظام في الإمساك بزمام الأمور والتحكم مركزياً في كل ما يصدر في ليبيا وعنهما من مواقف أو تصرفات.

ورغم الاستحياء الذي اتسم به موقف كل من روسيا والصين في مجلس الأمن عند استصدار القرار الشهير بالتدخل عسكرياً لحماية الثوار المدنيين في بنغازي، إلا أنهما لم يعترضوا على القرار ولم يشاركا في تنفيذه حيث قام بذلك حلف الأطلسي الذي اكتفى من العملية بقتل القذافي شخصياً في صحراء مدينة سرت وسقوط نظامه.

سارعت الدول الكبرى بعد سقوط نظام القذافي للتواصل مع "المجلس الوطني الانتقالي" والاعتراف بالمؤسسات النيابية والحكومية الجديدة التي جرى انتخابها برعاية مشتركة من جانب الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي. ورغم الملابسات

التي جرت في ليبيا وغيرها من دول ما كان يسمى بالربيع العربي، والتي تمكنت فيها حركات الإسلام السياسي من الانتشار والوصول إلى السلطة - كما حدث في مصر وتونس - إلا أن أحدًا لا يستطيع القطع بأن الدول الكبرى كانت تخطط لنقل تجربة الحكم الإسلامي إلى ليبيا أو إعادة تقسيم ليبيا إلى أقاليم، أو أنها كانت قادرة على التنبؤ بما تحمله الشهور والسنوات اللاحقة من تطورات درامية خطيرة في المسرح الليبي.

ومع فشل الحكومات التكنوقراطية المتعاقبة (محمود جبريل وعلي زيدان وعبد الرحيم الكيب) في إدارة التوازنات السياسية والقبلية والجهوية، ونفسي ظواهر أمنية خطيرة كاختطاف الدبلوماسيين الأجانب في عدة مدن ليبية، وقيام تنظيم داعش بإيجاد موطئ قدم له في سرت، وقيامه باختطاف وذبح أعداد من الخبراء والعمال المصريين والصينيين والأجانب، وسيطرة بعض الميليشيات المسلحة على مواقع حيوية لإنتاج وتصدير النفط في كل من البريقة ورأس لانوف وسدره ومصراته، وبعد الارتفاع غير المسبوق في عمليات الهجرة غير الشرعية التي يقوم بها المتسللون الأفارقة إلى أوروبا انطلاقاً من السواحل الليبية غير المؤمنة، ضاعفت القوى الكبرى ومعها الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الأممي الجهود من أجل صياغة مشروع سياسي جديد للوفاق الوطني الليبي ينطلق من إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتحقيق قدر أكبر من التوازن بين السلطات والمناطق الجغرافية والأصول القبلية والعرقية، وهو ما عُرف "باتفاق الصخيرات" الذي توصل إليه المبعوث الدولي مارتن كويلر مع عدد من قيادات وأعضاء مجلس النواب في طبرق وحكومة طرابلس وشيوخ القبائل الرئيسية وممثلين عن الجيش الليبي وبعض الفصائل العسكرية الأخرى.

ورغم الجهد الضخم الذي بذل من أجل التوصل إلى اتفاق الصخيرات إلا أننا توقعنا - ومازلنا نتوقع له - مواجهة بعض الصعوبات وذلك للأسباب الآتية:

1- انفراد المبعوث الأممي بإدارة المفاوضات مع الأطراف الليبية دون مشاركة منتظمة من جانب الجامعة العربية أو دول الجوار، فضلاً عن عدم اهتمامه بالتشاور مع بعض عناصر النظام السابق من الوزراء والتكنوقراط والقانونيين وخاصة الذين لم

تلوث أيديهم بدماء الليبيين في أي وقت والذين يتمتعون بأوزان اجتماعية وقبلية راجحة ومقبولة.

2- التحجيم المتعمد لوضعية الجيش الوطني وصلاحيات قائده العام من خلال النص على أن يكون عمل القائد العام للجيش تحت الإشراف السياسي لرئيس المجلس الرئاسي. ورغم أن هذا الترتيب معمول به في جميع أو أغلب الدول الديمقراطية إلا أن المؤسسات السياسية الجديدة في ليبيا ليست منتخبة انتخاباً ديمقراطياً مباشراً وإنما جاء تشكيل المجلس الرئاسي - والمجلس الأعلى للدولة - نتيجة مفاوضات أجراها المبعوث الدولي، ولذلك وحتى يتم تشكيل تلك المؤسسات وفق انتخابات مباشرة يكون من الأوفق وضع الجيش وقائده العام تحت الرعاية السياسية من جانب مجلس النواب المنتخب والمعترف به دولياً.

3- افتقاد الاتفاق لعناصر "العدالة الانتقالية" و "العدالة التصالحية" و "إجراءات بناء الثقة" بالمفهوم الذي حقق نجاحاً متميزاً في تجارب بعض البلدان الأخرى كجنوب أفريقيا، ومن هذه العناصر (العفو) و (التعويض) و (الإفراج عن المعتقلين والأسرى لدى كل جانب) و (حل المليشيات ونزع سلاحها) أو إيداعه لدى جهات مؤتمنة لحين الترتيب لإدماجها في الجسم العام للجيش الوطني أو في الأجهزة الأمنية وفق شروط واعتبارات مهنية وقانونية محددة.

4- ضعف الوزن النسبي الذي يمنحه الاتفاق لدور المكون القبائلي في ديناميات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية داخل ليبيا. وقد يرجع ذلك إلى حرص المبعوث الدولي ومن ورائه القوى الأوروبية والأمريكية على تغليب مفهوم "المواطنة" على معيار "التوازن القبلي" رغم ما يمثله استمرار الانتماء القبلي في المجتمع الليبي بالذات من "خصوصية ثقافية" و "ضرورة عملية".

ومع كل المآلات المحتملة أمام اتفاق الصخيرات والدعاوى المطروحة لتعديله يلاحظ المراقبون حرص الدول الكبرى ومعها إيطاليا وألمانيا على أن يكون لكل منها موطئ قدم راسخ وأدوات خاصة لحماية مصالحها في الأراضي الليبية. وفي ذلك لجأت فرنسا إلى

نقل قوة عسكرية قوامها 900 عنصر عسكري وأمني تتمركز في طرابلس ومصراتة وتتولى مراقبة السواحل ومنع محاولات الهجرة غير الشرعية. كما استقبلت موسكو خلال الشهرين الأخيرين المشير خليفة حفتر بصحبة وفد عسكري من الجيش الليبي وترددت بعد هذا اللقاء أنباء عن نقل أعداد كبيرة من الضباط والخبراء الروس إلى بعض المدن الشرقية لتدريب عناصر الجيش الليبي هناك. ومن جانب آخر بدأت إيطاليا في ترميم وإعادة تجهيز سفارتها في طرابلس وقنصلياتها في بنغازي ومصراتة وسط أنباء تشير إلى عودة الدبلوماسيين والقناصل وبعض الشركات الإيطالية للعمل في ليبيا. كما تفيد أنباء أخرى إلى أن ألمانيا بدأت تدرك أهمية دور المشير حفتر في مستقبل التسويات بليبيا بعد أن كانت المستشارة ميركل تضع كل ثقلها وراء حكومة الوفاق الوطني ورئيسها فايز السراج.

أما الولايات المتحدة وبرغم ما تردد في فترة إدارة الرئيس أوباما عن قيام بعض وحداتها العسكرية والجوية الموجودة في شرق البحر المتوسط بضرب قواعد لداعش في سرت، وقيامها أيضاً بتدريب كتائب "البنيان المرصوص" التابعة لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، إلا أن إدارة ترامب الجديدة لم تكشف بعد عن مستقبل حركتها في ليبيا وإن كانت هناك مؤشرات تفيد بأن اهتمامات الرئيس ترامب سوف تركز على أولوية محاربة تنظيم "داعش" و "القاعدة" قبل استئناف الأنشطة الدبلوماسية والاقتصادية للولايات المتحدة في ليبيا.

ثالثاً: سياسات ومواقف الأطراف العربية إزاء التطورات الليبية

يرى البعض أن قرار الجامعة العربية الذي صدر في 2011 بدعوة مجلس الأمن الدولي للتدخل عسكرياً وفرض منطقة حظر جوي في ليبيا بهدف منع قوات القذافي من ضرب الثوار في بنغازي كان خطأً سياسياً واستراتيجياً فادحاً، حيث إن هذه العملية التي تمت بعد ذلك بواسطة حلف الأطلسي اكتفت بالقضاء على شخص القذافي دون أن يرافقها أو يتبعها خطوات للحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة ووحدة التراب الوطني وتأمين الموارد والحدود والمواطنين. وقد أكدت التطورات فيما بعد صحة هذه التقديرات

حيث أدى الفراغ العسكري والأمني الذي ساد بعد سقوط النظام وضعف حكومتي محمود جبريل وعلي زيدان إلى تعدد حالات الانفصال عن مؤسسة الجيش الوطني، وإلى تشكيل العديد من الميلشيات والجماعات المسلحة في أنحاء متفرقة من ليبيا، كما تنامت - بغير ضوابط - سلطات ما يسمى "بمجالس شورى الثوار" في بعض المدن والمناطق الاقتصادية الحيوية، وتساعدت أعداد العائدين إلى ليبيا من أعضاء ما يعرف بـ "الجهاد الإسلامي" و "الجماعة الإسلامية" و "حزب التحرير الإسلامي" و "أنصار الشريعة" الذين كانوا قد فروا خارج البلاد تحت وطأة الحكم السابق. كما ظهرت خلال المرحلة الأخيرة أعداد من قيادات وأعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية الوافدين من العراق والشيشان وسوريا. وبذلك تعرضت مظاهر السلطة المدنية والسيادة الوطنية الموحدة على مجموع التراب الليبي لتآكل خطير.

وإذا كانت الجامعة العربية قد حاولت في بعض المراحل اللاحقة أن يكون لها دور سياسي في إطار تسوية الأزمة الليبية وتفكيك خيوطها المعقدة من خلال تعيين مبعوث عربي، واختارت لهذه المهمة في المرة الأولى الفلسطيني ناصر القدوة ثم عادت فاخترت التونسي صلاح الجمالي، إلا أن الاثنتين لم يتمكنوا من إجراء الاتصالات الكافية مع مختلف الفرقاء الليبيين، ولم يقدم أي منهما أفكاراً جهادية أو مشروعات لحلحلة الجمود القائم في الأزمة. وصارت الجامعة العربية وكأنها لا تملك في الموضوع سوى المناشآت السياسية التي توجه أحياناً إلى الفرقاء الليبيين أو إلى الأطراف الدولية دون تحديد لهوية المخاطبين، وقد تقدم في بعض الأحيان بيانات لإدانة عمليات إرهابية تحدث بين الحين والآخر في ليبيا، أو تنظم على فترات متفاوتة بعض الحوارات والمؤتمرات مع بعض ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي دون أن يكون لنتائج تلك الملتقيات توظيف عملي يخدم أو يتكامل مع الجهود التي تقوم بها أطراف دولية أخرى.

ولابد في كل الأحوال من تقدير الظروف والمحددات السياسية والقانونية واللوجستية التي تحد من فاعلية أي دور للجامعة فيما يتعلق بالشأن الليبي، وأهم تلك الظروف ما يلي:

- 1- عدم وجود رؤية موحدة بين الدول الأعضاء حول توصيف الأزمة الراهنة في ليبيا وأنجع الطرق لتسويتها. وقيام بعض الأطراف العربية الخليجية وتركيا بدعم بعض الجماعات الإسلامية المنتشرة في ليبيا بالتمويل والتسليح وتمكينها من تعطيل أي اتفاق للتسوية.
- 2- عدم وجود قوة عربية قادرة على التدخل الميداني عسكرياً للفصل بين المتصارعين ومراقبة وقف الاشتباك المسلح أو للإغاثة الإنسانية بما يجعل الأمر في أغلبه موكولاً إلى منظمات أممية أو أطراف أجنبية.
- 3- أن أغلب الدول العربية تستبعد التفكير في أية صيغة فيدرالية للحكم في ليبيا وترى أن هذه الصيغة تتعارض مع مبدأ "وحدة ليبيا" رغم أن هذا البديل يمكن أن يكون أقل تكلفة بالنسبة للليبيين من استمرار الصراعات القائمة بينهم، والتي قد تحمل في طياتها بوادر التفكيك الحقيقي للدولة الليبية.
- 4- انقطاع التمثيل الليبي في أعمال مجلس الجامعة العربية بعد القرار الذي اتخذته المجلس في أوائل الثورة الليبية بحجب مقعد ليبيا عن ممثل النظام الليبي، وظهور خلافات في مراحل لاحقة حول من يحق له تمثيل ليبيا (وزارة الخارجية التابعة لحكومة الوفاق الوطني أم وزارة الخارجية التابعة لحكومة طبرق).
- 5- عدم اتفاق الدول الأعضاء على تحديد معياري واضح وشامل لمفهوم الإرهاب. وباستثناء "داعش" و "القاعدة" لا يوجد لدى الجامعة العربية حصر دقيق للجماعات الإرهابية العاملة في ليبيا.
- 6- عدم كفاية الموارد المالية واللوجستية اللازمة لتحركات المبعوث العربي المكلف بمتابعة جهود التسوية وتأمين تلك التحركات، إلى جانب عدم وجود جهاز عربي متخصص للمعاونة في الإعداد ومراقبة الانتخابات أو في أعمال الإغاثة الإنسانية ورصد حركة النازحين والمهاجرين.

تحركات ومبادرات دول الجوار الليبي

وأمام عجز الجامعة العربية عن القيام بدور جماعي فاعل أو مؤثر كان من الطبيعي أن تسعى الدول العربية المجاورة مباشرة لليبيا لأن يكون لها مقارباتها الخاصة. وقد دفع إلى هذا التوجه ما شهدته الدول الثلاث - مصر وتونس والجزائر - من تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة تمثلت في تسلل عناصر من الجماعات التكفيرية النشطة من وإلى ليبيا عبر الحدود المشتركة، وتعرض جاليات تلك البلدان ومصالحها الاقتصادية الموجودة في ليبيا لحوادث التصفية والتهديد مما أدى إلى عودة أعداد كبيرة منها إلى بلدانها الأصلية بما يحمله ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية إضافية.

انتهى وزراء خارجية الدول الثلاث في اجتماعهم بتونس في مارس 2017 إلى صياغة منهجية جديدة للاقتراب من الأزمة الليبية تقوم على عدة مبادئ أبرزها (السعي لتحقيق المصالحة الشاملة بين جميع الليبيين دون إقصاء لأي فصيل مهما كانت انتماءاته) (وأن تتم هذه المصالحة من خلال حوار ليبي/ليبي على أرضية التمسك بوحدة ليبيا وسيادتها والحفاظ على جيشها) ومنها أيضاً (رفض أي حل عسكري وأي تدخل خارجي في الشؤون الليبية الداخلية) و (العمل على تذليل العراقيل التي تواجه تنفيذ اتفاق الصخيرات مع البحث عن توافقات ليبية لتعديله).

كذلك نص الإعلان على عقد قمة لرؤساء الدول الثلاث في الجزائر خلال فترة وجيزة لاعتماد هذا الإعلان وبلورة ما يحمله من مبادرة في إطار خطوات عملية وجدول زمني محدد.

وفيما يلي بعض الملاحظات حول هذا الإعلان الثلاثي من جانب مصر وتونس والجزائر:

1- تمثل الإشارة إلى شمولية المصالحة المطلوبة لجميع الأطراف الليبية وبدون إقصاء لأي أحد مهما كانت انتماءاته تطوراً نوعياً فارقاً في مواقف الدول الثلاث وعلى الأخص مصر. وتفتح هذه الإشارة - التي أصرت الجزائر على إدراجها - الباب أمام بعض القوى الليبية الهامة كمجالس شورى الثوار وأعضاء الحكومات التي لم

تعد تتمتع بالشرعية في طبرق وطرابلس، وأطراف النظام السابق للمساهمة في جهود المصالحة (رغم أن البعض كان يفضل إضافة بعض الشروط أو المواصفات التي يلزم توافرها في مثل هذه الأطراف والقوى الليبية).

2- يعتبر رفض الحل العسكري في ليبيا إشارة مهمة للغاية وخاصة في الوقت الذي تتردد فيه أنباء عن استعدادات بعض الأطراف الليبية للتحرك عسكرياً للسيطرة على مداخل طرابلس ومصراته. ووفقاً لهذا الالتزام الجديد سوف تحتاج المساندة المصرية المطلقة للمشير خليفة حفتر وتحركات الجيش الليبي الذي يقوده إلى بعض المراجعة والتدقيق في الفترة المقبلة.

3- من غير الواضح مقصود الوزراء الثلاث في رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الليبية: فهل المقصود بذلك الدول العربية الخليجية؟ أم تركيا؟ أم الولايات المتحدة الأمريكية؟ أم روسيا؟ أم الاتحاد الأوروبي؟. وكيف يتفق ذلك مع مطالب المشير حفتر بمزيد من التدخل الروسي، ومع مطلب الجامعة العربية بتنشيط الدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب داخل ليبيا؟ وما هي الآليات التي تمتلكها دول الإعلان الثلاثي لرصد ووقف التدخلات القطرية والتركية بالتمويل أو التسليح؟.

4- لم يتضمن إعلان تونس تسمية المنظمات الإرهابية في ليبيا ولا الإشارة إلى ظواهر الهجرة غير الشرعية من السواحل الليبية، ولا إلى إشكالية حظر توريد السلاح إلى الجيش الليبي، أو كيفية تأمين الحدود البرية بين ليبيا والدول الثلاث.

5- ترك الإعلان للفرقاء الليبيين تحديد مجالات التعديل المطلوبة في اتفاق الصخيرات. ولكنهم اعتبروا الاتفاق أساساً مرجعياً معترفاً به، وبالتالي فهم يستبعدون فكرة استبدال الاتفاق بآخر ومغاير تماماً.

استنتاجات وخلصات وتوصيات

على ضوء القراءة السابقة لسياسات ومبادرات الأطراف الدولية والإقليمية إزاء الأزمة الليبية .. يمكن الخلوص إلى الاستنتاجات والمقترحات الآتية:

1- إنه إذا كانت الأطراف الخارجية - سواء الدولية أو العربية - تتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية عن تردي الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا على مدار السنوات الست الماضية سواء من خلال العملية المبتسرة التي قام بها حلف الأطنطي في بداية الثورة ضد القذافي، أو من خلال محاولات بعض الأطراف العربية والتركية توظيف الساحة الليبية وتطوراتها لصالح بعض الأجنداث والمشروعات الخاصة، أو لتصفية حسابات وتوازنات فُطرية أو جهوية قديمة أو متجددة، فليس يعني ذلك إخلاء المسؤولية تمامًا عن القوى الليبية ذاتها وصراعاتها المحلية القائمة على منطلقات قبائلية وجهوية، وثقافة بدوية تتسم بقدر من الانغلاق والتشدد وربما الأنانية أيضًا، فضلاً عن شيوع بعض القيم والمفاهيم الرجعية المتصلة بالتفسير الدينية وتطبيقات الشريعة الإسلامية وعلاقة السياسة بالدين.

2- سوف يلزم في الفترة القادمة مراجعة بعض السياسات الدولية والإقليمية والمحلية، وتعديل بعض المشروعات المطروحة للتسوية والتوافق الوطني بما يكفل تأمين الحدود والموارد الليبية، والتركيز على مكافحة المنظمات الإرهابية، وإعادة التوازن وبناء الثقة بين القوى الليبية المتنافسة. ومن بين الخطوات المقترحة في هذا الشأن ما يلي:

(أ) النظر في ترتيبات أمنية جماعية ومؤقتة لمراقبة وحماية الحدود البرية والسواحل الليبية ومواقع إنتاج النفط وموانئ التصدير، ومراقبة حركة انتقال الأموال والأسلحة من وإلى ليبيا وذلك بمشاركة الأطراف الإقليمية والدولية الأكثر تضرراً من الأزمة الليبية الراهنة، مع ضرورة تجنب انفراد طرف دولي أو إقليمي واحد بهذه المهام.

(ب) اتخاذ قرار دولي برفع الحظر المفروض على تسليح الجيش الليبي وذلك بعد تقنين وضعية هذا الجيش وصلاحياته لتكون تحت إشراف إحدى المؤسسات السياسية المنتخبة.

(ج) التوافق وطنياً على حل الميليشيات المسلحة وإدماج عناصرها في الجسم العام لمؤسسات الجيش والأمن الوطنية وفق شروط وضمانات يتم التوافق عليها مقدماً.

(د) قيام الأمانات العامة لكل من منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية بمساع خاصة من أجل تخفيف تدخلات الدول الأعضاء في الشأن الليبي وخاصة قطر وتركيا (دون اللجوء إلى أسلوب المؤتمرات أو القرارات أو البيانات العلنية).

(هـ) توسيع دائرة المصالحة الوطنية لتشمل بعض العناصر والقوى التي سبق تجاهلها في مساعي الوفاق الوطني. مع النظر باهتمام في المستقبل السياسي والمهني والإنساني لأعضاء حكومة طبرق الحالية وأعضاء حكومة طرابلس وكذلك أعضاء المؤتمر العام الذين لم ينتقلوا إلى طبرق، وكيفية الاستفادة من خبرات هؤلاء جميعاً في مهام ومشروعات وطنية قادمة.

(و) استحداث بعض التشريعات والآليات الخاصة بالعدالة الانتقالية والعدالة التصالحية بما في ذلك: العفو عن بعض عناصر النظام السابق، والبت قضائياً في مطالب التعويض العادل عن الأضرار الفردية أو الجماعية التي نجمت عن ممارسات هذا النظام وعن الصراعات المسلحة التي أعقبت سقوطه.

(ز) الإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين.

3- وإذا كانت نشاطات المنظمات الإرهابية والمليشيات المسلحة وعمليات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية والسواحل البحرية تمثل أبرز التحديات التي تستوجب

معالجات أمنية وسياسية وتشريعية عاجلة ... فلا شك أن المجتمع الدولي ومعه الأطراف الإقليمية .. مطالبون أيضاً بجهود ومبادرات أخرى تتعامل مع الجوانب الإنسانية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، ومن بينها على سبيل المثال الترتيب لعودة النازحين والمهجرين من المواطنين الليبيين إلى مواقعهم الأصلية وتوفير فرص العمل والعيش اللائق لهم حسب المقتضي، بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية والإغاثية بوتيرة منتظمة في كل المدن والأقاليم الليبية، وصيانة وإعادة تشغيل المرافق الاقتصادية المعطلة فضلاً عن إجراءات للحفاظ على حقوق العمالة والشركات الأجنبية. وقد يضاف إلى ذلك أيضاً مبادرات وجهود أخرى تتعلق بتحديث نظم التعليم وأدوات التنقيف والإعلام الليبية على نحو يعزز قيم الوحدة الوطنية بين الشباب في مختلف المناطق الليبية، ويعطي من قيم الانتماء الوطني الجامع والتسامح عند الاختلاف.

وقد يكون في هذه المداخل الوظيفية والإنسانية مادة خصبة أمام منظمات الجامعة العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تستطيع من خلالها التعويض عن بعض إخفاقاتها الراهنة.

4- قد يستدعي تصاعد عمليات الهجرة غير الشرعية للمتسللين الأفارقة عبر السواحل الليبية قيام الاتحاد الأوروبي باعتباره الجهة الأكثر تضرراً من تلك الظاهرة - تقديم مشروعات ومبادرات لتنسيق التعاون مع دول المصدر الأفريقية التي ينطلق منها هؤلاء المتسللون، ومع دول المعبر، وقد تتضمن تلك المشروعات فقرات خاصة بمراقبة الحدود المشتركة لهذه الدول مع ليبيا، ومراقبة السواحل الليبية على البحر المتوسط فضلاً عن مشروعات لتنمية اقتصادات تلك البلدان وقدرتها على تشغيل عمالتها المحلية بما يخفف من حتمية التفكير في الهجرة إلى أوروبا.

5- التفكير منذ الآن في عقد مؤتمر دولي حول "إعادة تأهيل الاقتصاد الليبي" والنظر في الاحتياجات المستقبلية لقطاعاته المختلفة، والأدوار المطلوبة والممكنة من جانب الأطراف والشركات الليبية والعربية والأجنبية.

